

مجلس الأمن

السنة الرابعة والستون

مؤقت

الجلسة ٦٠٨٨

الجمعة، ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد تاكاسو	(اليابان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركن
	أوغندا	السيد روغوندا
	بوركينا فاسو	السيد كودوغو
	تركيا	السيد إلكن
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد الدباشي
	الصين	السيد ليو تشن من
	فرنسا	السيد ريبير
	فييت نام	السيد لو لونغ منه
	كرواتيا	السيد يوريكا
	كوستاريكا	السيد أوربينا
	المكسيك	السيد هلر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جون ساورس
	النمسا	السيد ماير – هارتنغ
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة دي كارلو

جدول الأعمال

إحاطة إعلامية تقدمها رئيسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا

09-25138 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال.

أقر جدول الأعمال.

إحاطة إعلامية من الرئيسة المناوبة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيدة دورا باكويانيس، الرئيسة المناوبة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ووزيرة خارجية اليونان.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

باسم المجلس، أرحب ترحيبا حارا بمعالي السيدة دورا باكويانيس وأدعوها إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية تقدمها السيدة دورا باكويانيس، رئيسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ووزيرة خارجية اليونان. ويشرفني الآن أن أعطيها الكلمة.

السيدة باكويانيس (تكلمت بالإنكليزية): يسعدني ويشرفني أن أتكلم أمام مجلس الأمن. إن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا هي أكبر المنظمات الإقليمية المنشأة في العالم بموجب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة وأكثرها شمولا. وفي أوقات التحديات مثل وقتنا الحالي، يصبح التعاون الوثيق بين مجلس الأمن وطرف إقليمي فاعل مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أمرا بالغ الضرورة. وفي بياني اليوم سأوجز أولويات الرئاسة اليونانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لعام ٢٠٠٩ وسأتناول بعض المسائل الرئيسية المشتركة بين جدولي أعمال منظمتينا.

تتمثل أولويتنا الأولى في تعزيز منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في الميدان. ولقد، شهد عام ٢٠٠٨ للأسف أزمة خطيرة في القوقاز. وتذكرنا الأزمة في جورجيا بأنه يتعين علينا أن نفعل المزيد لترجمة مبادىء ميثاق الأمم المتحدة ووثيقة هلسنكي الختامية إلى واقع دائم في الميدان.

وقد أولينا اهتماما بالغا للمشاورات الجارية بشأن مستقبل تواجد منظمة الأمن والتعاون في جورجيا. ونظرا لعدم التوصل إلى توافق للآراء، وجدت بعثة منظمة الأمن والتعاون في جورجيا نفسها في مرحلة الإغلاق التقني منذ ١ كانون الثاني/يناير. وموقفنا واضح، وهو أنه ينبغي لمنظمة الأمن والتعاون أن تزيد ما تبذله من جهد في جورجيا بدلا من أن تنقصه، وتنوي الرئاسة اليونانية الاضطلاع بدور فعال باعتبارها وسيطا صادقا من أجل تحقيق ذلك الهدف. وتشكل تجربة منظمة الأمن والتعاون ووسائلها المتنوعة ونهجها الشامل مزايا لا نظير لها.

وفي ١٢ شباط/فبراير، قامت الدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بتمديد أنشطة الرصد التي تقوم بها البعثة حتى ٣٠ حزيران/يونيه. كما تابعنا عن كثب الاتفاق بشأن تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة حتى ١٥ حزيران/يونيه. وأعتبر القرارين إقرارا بالحاجة إلى تواجد الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في الميدان. فهناك حاجة إلى ما هو أكثر من ذلك بكثير.

وستواصل الرئاسة اليونانية للمنظمة إجراء المشاورات بشأن تواجد أكثر شمولية لمنظمة الأمن والتعاون في جورجيا. وفي غضون ذلك، نحن ملتزمون بإطار جنيف، الذي تشترك في رئاسته الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي. ويدل برنامج جنيف

على أهمية التعاون بين هذه الأطراف الرئيسية الثلاثة. إنه الإطار الوحيد الذي تجتمع ضمنه جميع أطراف الصراع. وعلى الرغم من التحديات الجسام إلا أننا نحرز تقدما. ففي الأسبوع الماضي، تم التوصل في جنيف إلى اتفاق بشأن آليات لإدارة الحوادث. وهذه خطوة أولى هامة صوب بناء الثقة وتسوية الصراعات في نهاية المطاف. ويجب علينا الآن تشغيل هذه الآليات بصورة عملية.

لا تزال منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تركز بصورة أساسية على المسائل الإنسانية في المنطقة. وللتدليل على ذلك، طلب من المنظمة أن تتناول مسألة تعطيل إيصال الغاز إلى أوسيتيا الجنوبية. وقد ساعدت المنظمة كلا الجانبين على تحديد أسباب التعطيل واتخاذ تدابير تصحيحية. وفي ٢٥ كانون الثاني/يناير استؤنفت إمدادات الغاز. وبالمثل تلتزم الرئاسة اليونانية بحل مشكلة تعطيل إمداد المنطقة بالمياه، وكذلك بتناول مسألة المحتجزين والأشخاص المختفين بناء على طلب الأطراف.

وبينما استأثرت الحالة في جورجيا بأكبر قدر من اهتمامنا، إلا أنها ليست التحدي الوحيد المشترك الذي نواجهه. فالحالة في كوسوفو وإعادة هيكلة التواجد الدولي هناك هما أيضا على رأس جدول أعمال منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ونرحب بتأييد مجلس الأمن لتقرير الأمين العام المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (S/2008/692)، الذي شدد على أهمية دور منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في بناء ورصد مؤسسات كوسوفو وفي دعم طوائف الأقليات فيها. وستواصل بعثة منظمة الأمن والتعاون في كوسوفو تنفيذ ولايتها استنادا إلى القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

إن الزيارة التي قمت بها مؤخرا إلى بريشتينا قد عززت اقتناعي بأن منظمة الأمن والتعاون لا تزال عاملا لتحقيق الاستقرار في كوسوفو، إذ أنها تكفل استمرار التواجد الدولي والإبقاء على علاقات عمل جيدة مع جميع الطوائف. كما أود أن أشدد هنا على التعاون الممتاز الذي تحظى به بعثتنا مع سائر عناصر بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، ولا سيما مع الممثل الخاص لامبيرتو زانيير.

وتلتزم الرئاسة اليونانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا أيضا بمواصلة عمل المنظمة في ميدان أمن الحدود والاضطلاع بمهام الشرطة فيها. وفي هذا الصدد، سيظل تعميق انخراط منظمة الأمن والتعاون في أفغانستان أولوية خلال عام ٢٠٠٩ وبعد ذلك. فقد كانت أفغانستان شريكا تتعاون معه المنظمة منذ عام ٢٠٠٣. ولا يسعني سوى أن أقول إنها شريك خاص أبدى اهتماما بالتعاون العملي لمعالجة المشاكل الملموسة. وفي هذا الصدد، أُعد برنامج مشاريع يتكلف ملايين اليوروهات لتقديم المساعدة وبناء القدرات، وذلك بالتشاور مع السلطات الأفغانية وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وغيرها من الأطراف الفاعلة الدولية. ومعظم تلك المشاريع دخل مرحلة التشغيل. ونتيجة لذلك، ستوفر منظمة الأمن والتعاون التدريب، بما في ذلك من خلال عملياتنا الميدانية في آسيا الوسطى، للخبراء الأفغان بشأن مسائل مثل إدارة وأمن الحدود، والدوريات الحدودية، والاضطلاع بمهام الشرطة لمكافحة المخدرات، وإدارة الجمارك وأمن وثائق السفر.

علاوة على ذلك، تعمل منظمة الأمن والتعاون على نحو وثيق مع اللجنة الانتخابية المستقلة في أفغانستان، وبالتشاور مع شعبة المساعدة الانتخابية التابعة للأمم المتحدة، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويقدم مكتبنا للمؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان مساعدة محددة الأهداف لجهود هذه اللجنة في مجال مراقبة الانتخابات وغيرها من المسائل المتصلة بالانتخابات، وذلك في إطار متابعة التوصيات المنبثقة عن

بعثتي منظمة الأمن والتعاون لدعم الانتخابات في أفغانستان عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥.

وأنا على اقتناع بأن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بفضل خبرتها في مجالي التدريب على الاضطلاع بمهام الشرطة وإدارة الحدود وتجربتها الطويلة في آسيا الوسطى، يمكن أن تسهم على نحو مجد في أمن أفغانستان وجيرانها. وينبغي أن نكون على استعداد للنظر في إمكانية تقديم المزيد من المساعدة إلى هذا البلد على النحو المطلوب، مع الإقرار بالدور التنسيقي للأمم المتحدة.

ولقد ظهرت قنوات جديدة أخرى للتعاون بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة في آسيا الوسطى. فعلى سبيل المثال، أعتقد أن التجربة الطويلة لمنظمة الأمن والتعاون في الميدان يمكن أن تعود بالنفع على مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية في آسيا الوسطى.

وتشمل أولويات الرئاسة اليونانية الأبعاد الثلاثة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وستواصل منظمة الأمن والتعاون الاضطلاع بدور رئيسي في مكافحة الإرهاب. ويهدف جوهر أعمال منظمة الأمن والتعاون في مجال مكافحة الإرهاب إلى دعم تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١). وتكتسي المصادقة على الاتفاقيات والبروتوكولات العالمية لمكافحة الإرهاب أهمية خاصة، شأنها في ذلك شأن ما نقوم به من عمل لتعزيز التعاون بشأن المسائل الجنائية المتصلة بالإرهاب، ومكافحة تمويل الإرهاب، وتحسين أمن وثائق السفر.

وتعاوننا مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تعاون مكثف، شأنه في ذلك شأن تعاوننا مع المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب. وستظل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تدعم تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

سينظر المنتدى الاقتصادي والبيئي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا هذا العام في الجوانب المتداخلة الأبعاد لظاهرة الهجرة. فحركات الهجرة غير المنظمة تمثل تحديا كبيرا للدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وأعتقد أن هناك إمكانات كبيرة للتعاون مع الأمم المتحدة في ذلك المجال الهام.

وينبغي أن تضطلع منظمة الأمن والتعاون أيضا بدور في المساعدة على مواجهة التهديد الطويل الأجل لتغير المناخ. وسنبدأ بحوار متعدد المستويات بشأن هذه المسألة، وذلك بهدف مساندة عمل الأمم المتحدة.

ولقد سلطت بداية هذا العام الضوء على التحدي المتمثل في كفالة أمن إمدادات الطاقة. ويمكن لوثيقة استراتيجية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا للبعد الاقتصادي والبيئي الصادرة عام ٢٠٠٣ أن تشكل نقطة انطلاق للبدء بحوار على مستوى عملي يشمل منتجي الطاقة والمستهلكين وبلدان العبور.

وفيما يتعلق بالبعد الإنساني، ستسعى الرئاسة اليونانية إلى تعزيز المجال المواضيعي الواسع النطاق لسيادة القانون. كما أن المساواة بين الجنسين من الأولويات. وسيكون من المفيد جدا في هذا المجال على وجه الخصوص إجراء حوار مع منظومة الأمم المتحدة وتبادل الخبرات معها. وستولي الرئاسة اليونانية الاهتمام بحالة طائفتي الروما والسنتي ومكافحة جرائم الكراهية. وستحظى حرية الدين والتثقيف في مجال حقوق الإنسان بمكانة بارزة.

واليونان عازمة أيضا على الحفاظ على أعلى المعايير التي تستخدمها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لمراقبة الانتخابات. وستشهد هذه السنة انتخابات مهمة في جميع

أنحاء منطقة المنظمة، ولا بد أن تظل مراقبة الانتخابات من الأنشطة الرئيسية للمنظمة.

وختاما، أود أن أسترعي انتباه المجلس إلى اعتماد اجتماع المجلس الوزاري المعقود في هلسنكي إعلانا بمناسبة الذكرى السنوية الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وأكدت الدول المشاركة من جديد التزامها القوي بالإعلان وجددت التزامها بالعمل وفقا لمقاصده ومبادئه.

لقد أنشئت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لتكون منتدى للحوار السياسي والأمني شاملاً للجميع. ولم يكن مستغرباً أن أول مناقشة رفيعة المستوى ومتعددة الأطراف بشأن الاقتراحات التي قدمها الرئيس ميدفيديف وآخرون لتجديد الحوار الأوروبي الأمني جرت في أروقة المنظمة خلال اجتماع المجلس الوزاري في هلسنكي. وثبتت تلك المناقشة مكانة المنظمة بوصفها منتدى فريدا. وتكوينها الشمولي ومفهوم الأمن الشامل المميز ليس لهما نظير في جميع أنحاء المنطقتين الأوربية – الأطلسية والأوروبية – الآسيوية. وتعكف الدول المشاركة في المنظمة على مناقشة كيفية دفع عجلة هذه العملية. وبالتأكيد، فإن تجربة المنظمة مرنة ويمكن الاستفادة منها بعدة طرق مختلفة. وتقف اليونان على أهبة الاستعداد لتنظيم اجتماعات على أي مستوى لتسهيل مزيد من الحوار.

إن دولنا ومجتمعاتنا تمر بأوقات عصيبة. فالأزمة الاقتصادية العالمية تلقي بظلال كثيفة وستؤثر علينا بطرق لا يمكن التنبؤ بها. وفي ظل هذه الظروف، تقع على عاتقنا مسؤولية توطيد دعائم نظام دولي يرتكز على قواعد القانون. ومن الأهمية زيادة تعزيز الشراكة بين المنظمة والأمم المتحدة في المجالات الثلاثة وفي جميع المناطق التي نعمل بها. وسيدرج ذلك باستمرار في جدول أعمال الرئاسة اليونانية للمنظمة في عام ٢٠٠٩.

الرئيس: أشكر السيدة باكويانيس على الإحاطة الإعلامية الهامة للغاية التي قدمتها.

السير جون ساورس (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أكون أول من يزجي الشكر للوزيرة باكويانيس على الإحاطة الإعلامية الوافية التي قدمتها اليوم وعلى تجشمها عناء السفر إلينا وسرد أولويات الرئاسة اليونانية خلال توليها المنصب طوال عام ٢٠٠٩. ونرحب بها في المجلس اليوم.

وبوصفنا أحد البلدان حول الطاولة التي كانت عضوا مؤسسا لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وقبل ذلك في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، فإننا نقدر أيما تقدير العمل الذي تؤديه المنظمة ونوليه أهمية بالغة على صعيدي العمل الأمني الذي تقوم به المنظمة والجانب الإنساني، بما في ذلك عمل مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان الذي تكلمت عنه الوزيرة.

شهدنا أيضا منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وهي تؤدي دورا تنفيذيا قيما للغاية في جميع أنحاء البلقان. وهي لا تزال تؤدي دورا هاما جدا في كوسوفو، وأقل أهمية في البوسنة هذه الأيام ولكنه لا يزال دوراً مهماً في منطقة البلقان. ويشجعنا التعاون المتنامي للمنظمة في أفغانستان، حيث أن الدعم المقدم من أجل الانتخابات وغيرها من المسائل التي تشارك فيها المنظمة موضع ترحيب كبير.

أشارت الوزيرة إلى جورجيا بوصفها إحدى أولويات المنظمة في الوقت الراهن. وترحب المملكة المتحدة بالاتفاق الذي توصل إليه الرئيس الحالي لتمديد وجود ٢٠ مراقبا عسكريا إضافيا حتى شهر حزيران/يونيه. ومن الواضح أن هدفنا هو التوصل إلى أساس لتجديد ولاية البعثة بما يسمح بالوصول إلى جميع أنحاء المناطق المثيرة للقلق، بما في ذلك داخل أوسيتيا الجنوبية. ونرحب بالجهود التي يبذلها

الـرئيس الحـالي للتوصـل إلى حـل وسـط يقـوم علـى مبـادئ المنظمـة.ونـشجع جميـع الـدول المـشاركة علـى التعـاون في تلك العملية.

كما نعتقد أن هناك دورا هاما للمنظمة في ما يـسمى بالـصراعات الـتي لم تحـل – في نـاغورني – كارابـاخ وترانسدنيستريا في مولـدوفا – وفكـرة الـرئيس الحـالي المتمثلـة في تعـيين ممثـل خـاص لهـا تبـدو مفيـدة. وإذا اسـتطعنا حـث الرئيس الحالي على أن يكلمنا في نهاية هذا المناقشة عن الآفـاق في هاتين المنطقتين، فأعتقـد أن ذلـك سيكون مفيـدا. وأعتـذر إن لم أكن حاضراً لكي أستمع إلى الإجابـات، ولكـن وفـدي بالتأكيد سيهتم بسماعها.

ذكـر الـرئيس الحـالي أفكـاراً روسـية لتعزيـز الأمـن الأوروبي. ووفدي يدرس تلك الأفكار بعناية. وأوضـح وزيـر خارجيـة بلـدي في الاجتمـاع الـوزاري للمنظمـة في كـانون الأول/ديسمبر أننا منفتحون لإجراء مزيد من المناقشات. إن العلاقـة الأمنيـة بـين روسـيا وأوروبـا هامـة جـدا لنـا جميعـا. ونتطلـع إلى مزيـد مـن المعلومـات والتحليلات مـن أصـدقائنا الـروس بـشأن الأسـباب الـتي تـستدعي إبـرام معاهـدة جديـدة لتعزيـز الأمـن. ونحـن لا نـستبعد ذلـك لكننـا نـدرس الفكـرة، ونحـن علـى اسـتعداد للنظـر في المـشاركة في اجتمـاع رفيـع المستوى حالمـا تجـرى اسـتعدادات ومناقـشات أوسـع بـشأن تلك المسألة .

أود أن أختتم بالقول إننا سعداء الحظ في أوروبـا لأن لـدينا مؤسـسات متعـددة الأطـراف قويـة. ومنظمـة الأمـن والتعاون في أوروبـا عـضو هـام في تلـك المجموعـة، إلى جانـب منظمة حلف شمـال الأطلسي والاتحـاد الأوروبي وغيرهمـا مـن المؤسـسات عـبر الأوروبيـة،وهي تـساعد علـى تـوفير الأمـن الحقيقـي في القـارة. ومـن الأهميـة بمكـان أن ننظـر في جميـع عناصـر أمننـا علـى النحـو الـورد في وثيقـة هلـسنكي الختاميـة والالتزامـات اللاحقـة لمنظمـة الأمـن والتعـاون في أوروبـا. وتـشمل تلـك الالتزامـات حقـوق الإنـسان والحكـم الرشـيد وسيادة القانون باعتبارها العناصر الأساسية للأمن الأوروبي.

الـسيد ريـبير (فرنـسا) (تكلـم بالفرنـسية): أود في البداية أن أرحب بحضور السيدة باكويـانيس، الرئيس الحـالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبـا ووزيـرة خارجيـة اليونـان في المجلس. وأشكرها على الإحاطة الإعلامية الـشاملة وأطمئنـها إلى أن فرنسا تشاركها رؤيتها لتعزيـز منظمـة الأمـن والتعـاون في أوروبا.

لقـد واجـه الأمـن الأوروبي تحـديا كـبيرا خـلال العـام الماضي. إذ مثلـت الحـرب في جورجيـا في صيف عـام ٢٠٠٨ بداية صراع بين دولتين عضوين في منظمة الأمـن والتعـاون في أوروبـا، وحـدثت أزمـة الغـاز في هـذا الـشتاء الـتي أدت إلى زيادة الشعور بانعدام الأمـن في جميـع أنحـاء القـارة.ولكـن أيـام الحرب الباردة انتهت. و لم يعد هناك في الواقـع الحـالي كتلتـان تنـاوئ إحـداهما تعـارض الأخـرى. فأوروبـا وروسـيا تغيرتـا ولا بد أن نعمل معا لبنـاء فضـاء آمـن. ولـذلك الـسبب، تـرى فرنـسا أنـه مـن الـضروري اسـتعادة الثقـة والـتفكير معـا بـشأن مسائل الأمن في أوروبا.

في صـيف عـام ٢٠٠٨، قـدم الـرئيس ميدفيـديف اقتراحات بشأن الأمن الأوروبي. وأعرب الـرئيس سـاركوزي عـن موقـف فرنـسا في مناسـبات عديـدة. وقـدم أوفى شـرح لـذلك الموقـف في البيـان الـذي أدلى بـه في مـؤتمر إيفيـان في تـشرين الأول/أكتـوبر ٢٠٠٨. وفي مـؤتمر ميـونيخ للأمـن المعقود في ٧ شباط/فبراير، أكدت فرنـسا مجـددا أنهـا مستعدة للاشتراك في مناقشة تلـك المسائل وأنهـا سـتؤيد الجهـود الـتي تبذلها الرئاسة اليونانيـة لمنظمـة الأمـن والتعـاون في أوروبـا مـن أجل إجراء حوار رفيع المستوى وفق هذه الخطوط.

لا بـد أن تجـرى أي مناقـشة بـشأن تجديـد الأمـن في أوروبا وتحسينه في ظل الاحترام الكامل للمبادئ الـتي يقـوم

عليها الأمن في أوروبا وهي الرابطة عبر الأطلسية والمحافظة على المؤسسات القائمة ومفهوم أوسع للأمن، بما في ذلك أبعاده السياسية والعسكرية والإنسانية والبيئية واحترام وثيقة هلسنكي الختامية وميثاق باريس لعام ١٩٩٠. وتمثل منظمة الأمن والتعاون في إطار مجموعاتها الثلاث المنتدى المناسب لإجراء هذه المناقشات التي يجب أن تكون فرصة لإعادة تأكيد مصالحنا المشتركة على النحو المبين في وثيقة هلسنكي الختامية وميثاق باريس، وخصوصا احترام السلامة الإقليمية والتسوية السلمية للتراعات ونبذ استخدام القوة، والحق في الاختيار الحر للترتيبات الأمنية والتحالفات.

إن الإبقاء على الصكوك المتعلقة بالأسلحة التقليدية وتجديدها عنصر لا غنى عنه في المناقشة، وفي الواقع إنه حجر الزاوية للأمن في أوروبا. ولذلك من الأساسي جدا استعادة صلاحيته. وعلاوة على ذلك وحل الصراعات المتبقية في أوروبا، في ترانسدنيستريا وناغورني - كاراباخ واستمرار العملية في جنيف بشأن جورجيا سييسر المناقشة بالتأكيد. وفي ذلك الصدد، أؤكد مجددا اقتناعنا بأن على منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الاستمرار في القيام بدور هام في جورجيا، بما في ذلك ما يتعلق بالصراعات.

وفرنسا ملتزمة بمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. فهي المنظمة الوحيدة حيث يمكن لبلدان أوروبا ووسط آسيا، وكذلك الولايات المتحدة وكندا إجراء حوار. والمنظمة نموذج فريد للتعاون القائم على أساس الاقتناع بأن توفير الأمن في أوروبا يمضي جنبا إلى جنب مع تعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون. وساعدت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على تعزيز الاستقرار والأمن الدوليين، وخاصة بالتمكين من إرساء أساس للقيم المشتركة.

وفي إطار ذلك الفهم الشامل للأمن والتعاون تجد منظمة الأمن والتعاون في أوروبا قيمتها الكاملة. وفي ذلك الصدد، أرحب بالدور الأساسي الذي يضطلع به مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، وخاصة في مجال مراقبة الانتخابات. واستقلال المكتب هو مصدر قوته ولا بد من المحافظة عليه.

وأخيرا، على منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أن تعمل بتعاون وثيق مع المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى. وفي ذلك الصدد، يشكل وجود الرئاسة اليونانية للمنظمة في مجلس الأمن دليلا على حيوية التعاون بين المنظمة والأمم المتحدة، ونحن نرحب برئاسة المنظمة.

السيد إلكين (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر وزيرة خارجية اليونان على حضورها إلى المجلس لتقديم إحاطة إعلامية زاخرة بالمعلومات وشاملة. وأرحب بالوزيرة.

والأولويات التي حددها اليونان لرئاستها الحالية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا أولويات هامة ووثيقة الصلة بالموضوع فعلا. وفي البيئة الأمنية الحالية، التي نواجه فيها بشكل متزايد مختلف التهديدات والأخطار، تتضح ضرورة اتخاذ نهج متعدد الأبعاد نحو توفير الأمن. وفي ذلك الصدد، يستجيب بفعالية لتلك الضرورة مفهوم الأمن الشامل لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

إن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بوصفها أكبر منظمة للأمن الإقليمي في الحيز الأوروبي الآسيوي - الأطلسي، تحقق قيمة مضافة كبيرة لسعينا المشترك لتحقيق السلام والاستقرار الدوليين. وأنشطة المنظمة، بوصفها منظمة إقليمية تتعاون تعاونا وثيقا مع منظومة الأمم المتحدة، تستكمل الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة. وحقيقة أن جدولي الأعمال الأمنيين للمنظمتين متداخلان تجعل من الضروري التعاون بين المنظمتين. وظلت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تقدم إسهامات هامة في جهود الأمم المتحدة، ونحن نؤيد بقوة مواصلة ذلك التعاون الوثيق.

ومن هذا المنطلق، فإن إحدى المسائل الملحة التي تتطلب التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة والمنظمة هي الحالة في جورجيا. ويحدونا أمل كبير في أن تسهم الجهود المتوازية للمنظمتين إسهاما ملموسا في تسوية تلك المسألة الهامة.

وفي وسع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أن تواصل الاضطلاع بدور فريد وحصري في الحوار الأمني الأوروبي. وفي ذلك الصدد، يلزم أن نفي بالتزاماتنا، وأن ننفذ تنفيذا فعالا الآليات القائمة، وحيثما دعت الضرورة، أن نتغلب على حالات القصور. وفي وقت بدأت تسود المسائل الأمنية الصعبة في جدول الأعمال الأوروبي، من واجب منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أن تجعل معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا معاهدة هامة ومستجيبة للمتطلبات الحالية.

إننا نتمنى للوزيرة باكويانيس كل النجاح في معالجة الأولويات التي حددتها. وأؤكد لها على أن يمكنها التعويل على مساعدتنا وتعاوننا في الاضطلاع بمهامها الهامة.

السيدة ديكارلو (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود، بدوري، أن أرحب في المجلس اليوم بوجود الوزيرة دورا باكويانيس، الرئيسة الحالية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وأود أن أشكرها على استعراضها العام لأولويات المنظمة في ظل قيادة اليونان. والولايات المتحدة، بوصفها عضوا في المنظمة، تقدر الدور الخلاق والقوي الذي اضطلعت به الوزيرة عند توليها رئاسة المنظمة.

إن تعزيز فعالية المنظمة يأتي من تعريفها الشامل للأمن، الذي يشمل الأبعاد الإنسانية والاقتصادية والعسكرية والسياسية. وفي ذلك الصدد، نحن ننوه بالمجموعة الكاملة لأنشطة المنظمة، بما في ذلك الدور الهام الذي اضطلعت به المنظمة في تعزيز التسوية السلمية للصراعات في جنوب شرق أوروبا ومنطقة القوقاز.

كما أننا ننوه بالدور الهام الذي تضطلع به المنظمة في بناء مؤسسات ديمقراطية قوية، وتشكل العمود الفقري لتوفير الأمن في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ويشمل ذلك العمل تعزيز سيادة القانون من خلال مشاريع إدارة الحدود، وتطوير الشفافية التشريعية، والمساعدة في إصلاح نظم العدالة الجنائية وتقديم المساعدة المتصلة بإجراء الانتخابات.

إن الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا تتمتعان بالفعل بتعاون مثمر في عدد من المجالات. وترحب الولايات المتحدة بفرص توسيع التعاون والحوار بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وأوضحت الرئيسة الحالية للمنظمة جهود المنظمة في آسيا الوسطى، وخاصة فيما يتعلق بمشاريع إدارة الحدود. ونحن نرى أنه قد توجد فرص لتعزيز جهود الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في ذلك المجال.

إننا نرحب بالعمل الذي تضطلع به في أفغانستان منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وطلبت حكومة أفغانستان من المنظمة تقديم المساعدة التقنية بغية الوفاء بالاحتياجات غير المستوفاة لأمن الحدود. ونأمل أن تتمكن المنظمة في التنفيذ الكامل والعاجل لمشروعين حيويين لأمن الحدود يعتزم إنشاؤهما في أفغانستان.

كما نوهت رئيسة المنظمة بعمل المنظمة في الانتخابات التي أجريت في أفغانستان، ونحن قد ننظر في كيفية تمكن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بالتعاون الوثيق مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، من الاضطلاع بدور في الانتخابات الرئاسية المقبلة في ذلك البلد.

وظل التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا تعاونا فعالا للغاية حين كان للمنظمتين

بعثات في الميدان. والجهود التي بذلتها في كوسوفو منظمة الأمن والتعاون جهود جديرة باهتمام خاص. وما زالت كوسوفو تزدهر منذ إعلانها الاستقلال في العام الماضي. واضطلعت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بالعمل مع الأمم المتحدة، بدور محوري في تطور كوسوفو من خلال بناء القدرات والمساعدة في إجراء الانتخابات ودعم طوائف الأقلية. ويحدونا الأمل في أن يستمر العمل الهام الذي تضطلع به المنظمة في كوسوفو بينما تواصل كوسوفو تعزيز مؤسساتها الديمقراطية وبينما يتولى الاتحاد الأوروبي الاضطلاع بدور أكبر.

وفي جورجيا، تقوم حاجة إلى التنسيق الوثيق والتعاون فيما بين جميع المنظمات الدولية بغية تعزيز الأمن والاستقرار هناك. وبالرغم من تقليص وجود بعثة منظمة الأمن والتعاون واستمرار التحديات في الاضطلاع بولايتها بشكل فعال، فإن بعثة المنظمة عنصر بالغ الأهمية في إرساء تسوية مستدامة ودائمة للصراع في جورجيا. ونحن نرى أنه، بغية المعالجة السليمة للشواغل الأمنية والإنسانية الرئيسية على أرض الواقع، لا بد، مع ذلك، من تعزيز الوجود الحالي للمنظمة في جورجيا بإيفاد مراقبين عسكريين إضافيين وتمكينهم من القيام بأعمال الدورية والتحقيق في الحوادث في جميع أنحاء جورجيا، بما في ذلك منطقة أوسيتيا الجنوبية التابعة لجورجيا. ونشيد إشادة قوية بجهود الرئيسة الحالية للمنظمة في إيجاد نهج توافقي من شانه أن ينشئ إطارا لمواصلة المنظمة لأعمالها الهامة في جورجيا.

وأخيرا، نحن نؤيد الرؤساء المشاركين لمناقشات جنيف – منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي – في الدعوة إلى عقد جولة أخرى للمحادثات، في آذار/مارس أو نيسان/أبريل، بغية مناقشة المسائل الأمنية العاجلة، بما في ذلك عدم استخدام القوة. وما زالت الحالة الأمنية في جورجيا حالة غير مستقرة، ولذا يجب ألا نتأخر.

ومرة أخرى، أود أن أشكر الوزيرة بوكايونيس على جميع الجهود التي بذلتها وأقدم لها الدعم الكامل من الولايات المتحدة.

السيد ماير – هارتينغ (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بياني بتقديم الشكر لكم، سيدي الرئيس، على اتخاذ المبادرة لتنظيم هذه المناقشة. كما أود أن أشكر الوزيرة باكويانيس على تقديمها لنا إحاطة إعلامية بشأن أعمال منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ويدل وجودها هنا اليوم على التعاون الحيوي بين منظمتينا، ولست مضطرا لأن أقول لها إننا، بوصفنا مقرا للمنظمة ودولة مشاركة، نشارك بشكل كامل الأولويات التي حددتها من فورها. ويمكننا أن نؤكد لها على دعمنا الكامل في جهودها لتعزيز جدول أعمال منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

إن تعاون الأمم المتحدة – وتعاون مجلس الأمن على وجه الخصوص – مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في إطار الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة ما زال مصدر قوة هاما في صون السلام والأمن الدوليين. ويجب أن يكون هذا التعاون متآزرا ومتكاملا.

وخلال الأعوام، ظلت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تضطلع أيضا بدور فعال في دعم تنفيذ مبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بمسائل أفقية مختلفة – ذكرتها الرئيسة – مثل مكافحة الإرهاب، والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والاتجار بالبشر. ونحن نرحب بالتأكيد على سيادة القانون والمساواة بين الجنسين، مع تركيز خاص على النساء والأمن والعنف ضد المرأة. وكلتا المسألتين مترابطتان ومتآزرتان مع حقوق الإنسان والديمقراطية.

ونؤيد تأييدا كاملا تصميم الرئيسة الحالية للمنظمة على تعزيز التسوية السلمية للصراعات المطولة في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وأي علامة على إحراز تقدم في تسوية هذه الصراعات ستكون زخما قويا لتجديد الثقة وتعزيز الحوار.

إن أحد نماذج تكامل الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي هو إدارة الأزمة التي حصلت مؤخرا في جورجيا. ولذلك نحن نؤيد الجهود المشتركة الرامية إلى إيجاد حل دائم ويضمن تحقيق الاستقرار والأمن في جورجيا. وأي حل للأزمة في جورجيا لا بد أن يخدم الهدف المتمثل في تحقيق السلام المستدام والاستقرار في المنطقة ويتعين – كما قلنا مرارا وتكرارا – أن يكون قائما بشكل ثابت على مبادئ القانون الدولي، والاحترام الكامل لسيادة جورجيا وسلامتها الإقليمية. ونحن نهنئ الرئيسة على التوصل إلى الاتفاق بشأن تمديد ولاية بعثة المراقبة العسكرية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ولكننا، في الوقت نفسه، نود أن نشهد في جورجيا وجودا أكبر لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. إننا نؤيد تماما محاولتها لحل مسألة تحقيق وجود شامل لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا على كامل تراب جورجيا، مما سيتيح أيضا وصول المراقبين الدوليين إلى إقليم أوسيتيا الجنوبية. وبموازاة ذلك، فإننا نؤيد المحادثات الجارية في جنيف، والتي يتشارك في رئاستها الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي. ويشجعنا الاتفاق الأخير حول الآليات المشتركة لتفادي وقوع الحوادث والاستجابة لها، ونأمل في أن يؤدي ذلك إلى المزيد من النتائج الملموسة في المستقبل القريب.

وكما ذكرنا، وذكر غيرنا، تواصل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا القيام بدور هام في كوسوفو؛ ويلقى عملها هناك بقيادة السفير أمهوفر دعمنا الكامل. كما تؤدي بعثة المنظمة في كوسوفو دورا مهما في ضمان مستقبل ديمقراطي ومتعدد الأعراق لكوسوفو، ولا سيما في بناء مؤسسات كوسوفو الديمقراطية ومراقبتها، وفي دعمها لحقوق الإنسان والحفاظ على حقوق الأقليات.

إن الاستقرار في البلقان هدف تتقاسمه الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ونحن نرحب بالجهود التكميلية المتعاضدة مع منظمات أخرى في الميدان، ولا سيما مع الاتحاد الأوروبي. ونتطلع إلى مواصلة مشاركة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا هناك.

إننا ندعم تماما أيضا التزام وزيرة الخارجية، السيدة باكويانيس، بالمضي قدما بالمناقشة الجارية حول مستقبل الأمن في أوروبا. ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا هي المحفل المناسب لتلك المناقشة. وبالنسبة لنا، فمن الحيوي أن نضع في الاعتبار النهج الأمني الشامل الذي بلورته منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على مدى السنين، وأن نركز على كيفية زيادة صقل الصكوك القائمة وآليات بناء الثقة والأمن. وكمساهمة عملية في جهود الرئيس، ولزيادة حفز المناقشة، تعتزم النمسا دعوة خبراء في سياسات الأمن من المجمعات الفكرية والمنظمات الدولية إلى جلسة لشحذ الأفكار في فيينا في ٨ أيار/مايو. ونأمل أن يعزز ذلك أيضا الاتساق بين المنظمات التي تتخذ من فيينا مقرا لها.

السيد يوريكا (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أنضم إلى الآخرين في الترحيب بحرارة في هذه القاعة بمعالي السيدة دورا بوكايانيس، وزيرة خارجية اليونان ورئيس منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (المنظمة) لعام ٢٠٠٩.

يشكر وفدي وزيرة الخارجية على إحاطتها الإعلامية الحافلة بالمعلومات والتي تمثل دليلا آخر على أن آليات أمننا ودفاعنا الجماعي لا تحتاج إلى صونها فحسب، بل إلى تعزيزها وتنشيطها أيضا كيما نواجه التحديات الماثلة أمامنا بنجاح.

لقد استخدمت أدوات وخبرة المنظمة بفعالية من قبل عدة دول من وسط وشرق أوروبا، علاوة على دول القوقاز وآسيا الوسطى. والدور الفريد لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بناء على تعريفه الأمني الشامل الذي يتضمن الأبعاد العسكرية والسياسية والاقتصادية، يقوم بثبات على التعاون عبر الأطلسي وعلى المؤهلات الديمقراطية المعروفة للمنظمة. وإلى جانب ذلك، تتزايد أهمية البعد الاقتصادي والبيئي للمنظمة بالنسبة لنا، ليس بسبب موضوع تغير المناخ المهم فحسب، ولكن أيضا بسبب مشاكل مختلفة وظاهرة تتعلق بالطاقة، استُشعرت خلال هذا الشتاء في أوروبا مرة أخرى. ومن الواضح أن النهج الشامل الذي تتبعه منظمة الأمن والتعاون في أوروبا هو النهج المنطقي، بحسب ما تذكرنا الغيوم الداكنة للركود العالمي الآن.

وكدولة مشاركة في المنظمة، تدرك كرواتيا الدور المفيد لمنظمة لأمن والتعاون في أوروبا في زيادة تعزيز الديمقراطية في كامل المنطقة وتدعمه، وكذلك بالنسبة للفائدة التي تحققها المنظمة للشعوب العالقة في صراعات في منطقته في كوسوفو وفي جورجيا. ونردد كلمات وزيرة الخارجية، ونشجع المنظمة على تصدير خبرتها الغنية إلى أفغانستان، والتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى، بما في ذلك الأمم المتحدة وبعثاتها.

إننا نرى أيضا أن مسائل الإرهاب والهجرة العابرة للحدود وتغير المناخ مجالات أخرى من الممكن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في إطارها. وعند تناول تلك المسائل، ينبغي تجميع موارد وخبرات المنظمتين بهدف المساعدة على كفالة أعلى درجة من النجاح.

إننا نشكر معاليها مرة أخرى على بيانها، ونتمنى لليونان رئاسة ناجحة وفعالة.

السيد الدباشي (الجماهيرية العربية الليبية): أرحب أولا بالسيدة وزيرة خارجية اليونان، وأشكرها على إحاطتها الإعلامية حول دور منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والأولويات التي ستعالجها المنظمة تحت رئاسة اليونان، ونتمنى لليونان كل النجاح في قيادة المنظمة خلال الشهور القادمة.

ما سأقوله لا ينتقص من أهمية الإحاطة الإعلامية التي قدمتها لنا السيدة وزيرة خارجية اليونان، ولكنني أريد فحسب أن أسجل في محاضر هذا المجلس أن هذه هي المرة الثانية التي نستمع فيها في جلسة رسمية إلى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا خلال أربعة أشهر.

هذه المنظمة، كما نعرف جميعا، هي ترتيب إقليمي قائم وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، كما أكدت على ذلك السيدة وزيرة خارجية اليونان، وهي لا تختلف عن المنظمات الإقليمية الأخرى. ومع ذلك، فإن المجلس سبق وأن رفض خلال هذا الشهر الاستجابة لطلب تقدمت به منظمتان إقليميتان لإسماع صوتهما للمجلس في جلسة رسمية، هما الاتحاد الأفريقي والجامعة العربية. وبعد مناقشات طويلة وإصرار من بعض أعضاء المجلس، تم في النهاية الاستماع إلى هاتين المنظمتين في جلسة غير رسمية وغير مسجلة. ولهذا، فإن وفد ليبيا – وعندما أتكلم باسم وفد ليبيا، أعتقد أن زملائي في بوركينا فاسو وأوغندا يشاطروني نفس الرأي – إننا نريد أن يسجل، ونأمل أن تنتهي ممارسة المعايير المزدوجة داخل هذا المجلس في التعامل مع المنظمات الإقليمية، وأن يكون المجلس في المستقبل مستعدا للاستماع لجميع المنظمات الإقليمية في جلسات رسمية، خاصة المنظمات التي ترتبط مع الأمم المتحدة بشراكة قوية في مجال حفظ الأمن والسلام مثل الاتحاد الأفريقي.

السيد تشوركن (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يسرنا الترحيب بالسيدة دورا باكويانيس، وزيرة خارجية اليونان ورئيس منظمة الأمن والتعاون في أوروبا؛ ونحن ممتنون لها على إحاطتها الإعلامية.

لقد أيد الاتحاد الروسي دائما التعاون متعدد الأطراف وتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومجلس الأمن والآليات الإقليمية ودون الإقليمية. وينبغي لهذا التعاون أن يقوم على الأساس السليم لميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك الفصل الثامن، مع إيلاء الاعتبار الواجب للمزايا المقارنة لهذه المنظمة العالمية، ولتلك الآليات. ويجب ألا يغيب عن بالنا احترام حقيقة أن مجلس الأمن يتحمل المسؤولية الأولى عن صون السلام والأمن الدوليين. ومن شأن هذا التفاعل أن يدعم الإمكانيات الجماعية للمجتمع الدولي في مواجهة الأزمات.

إن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا كآلية إقليمية قد أرست تعاونا مثمرا مع الأمم المتحدة في عدد من المجالات الرئيسية. وأنا أشير هنا أولا إلى الأمن وإلى تسوية الصراعات الإقليمية. ولكن، مع الأسف، وفي سياق أحداث آب/أغسطس التي أشارت إليها السيدة باكويانيس، من الواضح أن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لم تقف بدورها، ولم ترق إلى مستوى مسؤوليتها كأداة مهمة لكفالة الأمن في المنطقة الأوروبية - الأطلسية. ولم تتمكن لا من منع الهجوم الجورجي على أوسيتيا الجنوبية ولا من تقييم أفعال نظام ساكاشفيلي بصورة صحيحة. والمعلومات الواردة من المراقبين العسكريين لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في منطقة الصراع في أوسيتيا الجنوبية الجورجية سابقا عن إعداد وشن تبليسي للعدوان على أوسيتيا الجنوبية لم تعرض على جميع الدول المشاركة في المنظمة أو على أجهزتها الجماعية لصنع القرار. ولم تصبح هذه المعلومات متاحة إلا بعد ذلك بكثير ومن خلال حديث أدلى به لوسائل إعلام غربية أفراد سابقون في بعثة المنظمة الموفدة إلى جورجيا.

لكن صريحين. فقد كان لغياب المعلومات المهمة سالفة الذكر عن مراقبي منظمة الأمن والتعاون العسكريين أثر سلبي على نظر مجلس الأمن في الحالة التي نجمت عن العدوان الجورجي على أوسيتيا الجنوبية. وهذا ليس على الإطلاق أفضل مثال ممكن للتعاون بين المنظمتين. ويحدونا الأمل في أن يتعلم شركاؤنا في هذه المنظمة الأوروبية الجامعة الدروس الضرورية.

لقد انقضت ولاية بعثة منظمة الأمن والتعاون في جورجيا، والتي لم تعد تتناسب مع الواقع، في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. واعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير، بدأت البعثة في إنهاء أنشطتها. والاتحاد الروسي مستعد لمساندة تمديد النشاط الميداني للمنظمة في كل من جورجيا وأوسيتيا الجنوبية، مع مراعاة الواقع السياسي والقانوني الجديد في المنطقة بإنشاء بعثتين منفصلتين للمنظمة في جورجيا وأوسيتيا الجنوبية.

وفي ١٢ شباط/فبراير، قرر المجلس الدائم لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا تمديد عمل مراقبي المنظمة العشرين المنتشرين في مناطق جورجيا المتاخمة لأوسيتيا الجنوبية عملا بخطة ميدفيديف - ساركوزي. ولم يشر قرار المجلس الدائم ذلك إلى قرارات المنظمة الأخرى أو إلى عدم وجود قرارات بخصوص المنطقة.

ونعتقد أن المهمة الأساسية لهؤلاء المراقبين العشرين هي منع استمرار العدوان الجورجي في أوسيتيا من خلال مراقبة الحالة الأمنية في المناطق الحدودية بين أوسيتيا الجنوبية وجورجيا، وكذلك تنفيذ جورجيا لالتزاماتها بسحب قواتها وعتادها العسكري إلى مواقع تجميعها، وإبلاغ الدول المشاركة من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بذلك.

ونتوقع من آلية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لمنع الحوادث والرد عليها - والتي تم التوصل إلى اتفاقات

ذات صلة بشأنها خلال جولة عادية من مفاوضات جنيف يومي ١٧ و ١٨ شباط/فبراير - أن تعزز الثقة بين أوسيتيا الجنوبية وجورجيا وأن تسهم بصفة عامة في تعزيز الاستقرار والأمن في المنطقة.

ومن شأن استكمال عملية بناء القدرات المؤسسية للمنظمة في الوقت المناسب أن يساعدها على الاضطلاع بمهامها في منع نشوب الصراعات وتسويتها سلميا بشكل أكثر فعالية.

وسيسهم ذلك في تعزيز التعاون بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة.

إن المهمة الرئيسية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا هي ضمان الأمن المتساوي الذي لا يتجزأ لجميع الدول المشاركة. ولا ينبغي لأحد أن يعزز أمنه على حساب أمن الآخرين. غير أن المبدأ الأساسي لميثاق الأمن الأوروبي لم يتحقق بعد. فثمة انعدام ثقة متزايد في كل أنحاء منطقة المنظمة.

لقد أظهرت أزمة آب/أغسطس في جنوب القوقاز مرة أخرى نواحي القصور في فعالية الآليات القائمة لضمان الأمن في المنطقة الأوروبية/الأطلسية. وتحسين الوضع هو هدف مبادرة رئيس الاتحاد الروسي ميدفيديف لإعداد وثيقة شاملة ملزمة قانونا بشأن الأمن الأوروبي تمكننا من إقامة منطقة أمن جماعي مشتركة لجميع دول المنطقة الأوروبية/الأطلسية، وهو أيضا ما سيعزز بالتأكيد الأمن الدولي ككل.

وتجري حاليا مناقشة المبادرة الروسية بصورة نشطة، بما في ذلك داخل إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ونتوقع أن يكون هناك تعاون وثيق مع الرئيسة اليونانية المناوبة للمنظمة في مواصلة مناقشة مبادرتنا. ونأمل أن تساعد فلسفة عمل الرئاسة اليونانية، كما وصفتها الوزيرة باكويانيس، في تجاوز الحالة المتأزمة داخل المنظمة خلال السنوات الأخيرة وجعلها تتكيف مع الواقع العالمي الجديد. ونتوقع أن تسلم الرئاسة اليونانية منظمة أقوى وأكثر فعالية إلى الرئيس المقبل في نهاية العام.

السيد روغوندا (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): انضم إلى زملائي في الترحيب بالبيان الذي أدلت به وزيرة خارجية اليونان. وأنا سعيد لأن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تعمل بشكل وثيق مع منظومة الأمم المتحدة وأود أن توثق تلك المنظمة الإقليمية أيضا عملها بدرجة أكبر مع منظمات مثل الاتحاد الأفريقي، وذلك لأن المنظمات الإقليمية ينبغي أن تتبادل الخبرات.

أود الانضمام إلى زميلي، ممثل ليبيا، في القول بأن مجلس الأمن، بصفة خاصة، ينبغي ألا يكيل بمكيالين. صحيح أن الجماهيرية العربية الليبية وأوغندا وبوركينا فاسو قد قامت بمحاولات قوية لتمكين وفدي جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي من الاجتماع مع مجلس الأمن للإعراب عن آرائها ولإثارة قضايا تهم الجامعة العربية وأفريقيا. وما أثار دهشتنا أنه كانت هناك مقاومة في المجلس. ينبغي أن يكون المجلس، بكل تأكيد، مستعدا للاستماع إلى مختلف المنظمات الإقليمية عندما تكون هناك مسائل تهم تلك المناطق. وإلا فإن الشكوك ستبدأ تحوم حول مكانة المجلس عندما نسمح بسهولة وصول منظمة إقليمية في أوروبا ولكن عندما لا تتمكن منظمات إقليمية مثل جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي من الوصول إلى المجلس بسهولة للإعراب عن آرائها بشأن قضايا تهمها.

لا يهم ما إذا كان أعضاء المجلس موافقين أم لا. المهم هو أنه ينبغي أن يكون هناك اتصال حر بين مختلف المنظمات الإقليمية ومجلس الأمن، وخاصة بشأن مسائل حقوق الإنسان أو الأمن. وأعتقد أن المجلس سيصبح أقوى وأكثر احتراما إذا بقيت قناة الاتصال تلك مفتوحة.

ومع ذلك، أرحب بوزيرة خارجية اليونان وأعتقد أنها كانت فرصة طيبة للمجلس للاستماع إليها والاستفادة من خبرات المنظمة التي تقودها والتعلم من عملها، ليس مع المجلس فحسب ولكن أيضا مع منظمات إقليمية أخرى في أفريقيا وغيرها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية.

أود الانضمام إلى زملائي في تهنئة وزيرة الخارجية باكويانيس على إحاطتها الإعلامية القيمة جدا للمجلس هذا الصباح. ونحن معجبون بجهودها الدؤوبة بصفتها الرئيسة في قيادة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لكفالة الأمن ليس في أوروبا وحدها ولكن في المنطقة الأوروبية/الآسيوية الأوسع. وتقدر اليابان بشدة الرئاسة اليونانية هذا العام وترحب بالاتفاق الأخير لتمديد ولاية بعثة منظمة الأمن والتعاون في جورجيا، وهي واحدة من الأولويات الرئيسية في جدول أعمال المنظمة.

السلام والأمن لا يمكن تجزئتهما جغرافيا. نحن بحاجة إلى حلول عالمية للقضايا العالمية. والمنظمات الإقليمية مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا يمكنها تقديم إسهامات كبيرة في العمل العالمي الذي تضطلع به الأمم المتحدة.

إن اليابان، بصفتها بلدا شريكا لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، تشاطرها القيم الأساسية للسلام والأمن والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان، وتشارك بصورة نشطة في طائفة واسعة من أنشطة المنظمة منذ سنوات طويلة. لقد تبادلنا المعارف والخبرات مع المنظمة من خلال إرسال خبراء ومسؤولين إلى عمليات ميدانية والمشاركة في بعثات مراقبة الانتخابات وتقديم الدعم المالي لحلقات دراسية وغيرها من الأنشطة. وترى اليابان، من خلال ذلك التعاون الطويل الأجل مع المنظمة، أنه من المفيد أن نقوم معا بالتصدي لطائفة عريضة من المشكلات العالمية وبالاشتراك مع البلدان الأعضاء في المنظمة.

أولا، تتعاون اليابان بصورة نشطة في مساعدة عملية إرساء الديمقراطية من خلال بعثات منظمة الأمن والتعاون لمراقبة الانتخابات. لقد أرسلنا عددا كبيرا من المراقبين وقدمنا مساهمات مالية لدعم الانتخابات في البوسنة والهرسك وألبانيا وكوسوفو. وقد شاركنا العام الماضي في بعثات المنظمة لمراقبة الانتخابات في أرمينيا وجورجيا وبيلاروس.

ثانيا، أفغانستان هي من المناطق التي توليها اليابان ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا أهمية بالغة. وتنوي اليابان الإسهام في مشروع منظمة الأمن والتعاون المعني بتعزيز الأمن الحدودي في أفغانستان. وستقدم اليابان أكبر قدر ممكن من الدعم لتحقيق الاستقرار والتعمير، لا سيما وأن الانتخابات الرئاسية من المقرر إجراؤها هذا العام، وهي تشكل لبنة هامة في بناء الدولة في هذا البلد.

ثالثا، تعتقد اليابان أن نهج منظمة الأمن والتعاون الشامل والمتعدد الأبعاد والمتكامل إزاء الأمن يمكن تناوله على نحو فعال من خلال تعزيز مفهوم الأمن البشري. وقد تعاونت اليابان ومنظمة الأمن والتعاون بشكل وثيق في مسائل الأمن البشري في مجالات مساعدة اللاجئين، والمشردين داخليا، والمصالحة العرقية، والاتجار بالبشر، وتدهور البيئة، من خلال أنشطة مختلفة، بما في ذلك تنظيم حلقات دراسية ومؤتمرات.

ونحن على اقتناع بأن نهج الأمن البشري سيركز بصورة قوية على أنشطة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ومثلما ورد في الورقة المفاهيمية التي اقترحتها الرئاسة اليونانية، فإنه سيُوجِد حالة نموذجية للاتساق والتناغم والاستراتيجية. ونعتقد أن الرئاسة اليونانية، التي نظمت

مؤتمرا دوليا بشأن الأمن البشري وتغير المناخ في العام الماضي، ستواصل تعزيز هذا النهج.

في الختام، جاء دور اليابان في حزيران/يونيه هذا العام لاستضافة المؤتمر السنوي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والشركاء الآسيويين في طوكيو. ونود أن نتبادل آراءنا وتجربتنا، إلى جانب زملائنا الشركاء الآسيويين لمنظمة الأمن والتعاون - أي جمهورية كوريا وتايلند وأفغانستان ومنغوليا - بغية تعميق التعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وأود أن أجدد تأكيد اليابان على تعاونها الوثيق مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

طلب ممثل فرنسا الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد ريبير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود ببساطة أن أقول إنني استمعت باهتمام بالغ إلى البيانات التي أدلت بها السيدة باكويانيس وزملاؤنا بشأن جوهر المسألة المعروض علينا، وإلى البيانين اللذين أدلى بهما زميلانا من الجماهيرية العربية الليبية وأوغندا بشأن إجراءات عملنا، وقد أثارا استغرابي الشديد.

إننا جميعا نقر بأهمية التعاون الإقليمي بموجب الفصل الثامن من الميثاق وندركها تماما. وهي مسألة أساسية ومبدأ توجيهي استرشدت به فرنسا والمملكة المتحدة لدى اتخاذهما مؤخرا مبادرة، وبموافقة المجلس، لاستعراض طرائق عمليات حفظ السلام. وصحيح أننا نستمع، مرة أو مرتين في السنة، إلى إحاطة إعلامية يقدمها رئيس منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن برنامج المنظمة ووضع التعاون بينها والأمم المتحدة. وتُوجَّه الدعوة إلى الرئيس، بشكل عام، نتيجة لقرار يُتَّخذ بالإجماع في سياق الفريق العامل التابع لمجلس الأمن. ولذلك، إذا كان هناك كيل بمكيالين فهو جماعي.

لقد اندهشت بصفة خاصة عندما سمعت أننا لا نتيح الفرصة ذاتها للاتحاد الأفريقي أو لجامعة الدول العربية. ويبدو لي أن الغالبية العظمى من المناقشات بشأن الأزمات أو البنود المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن هي مناقشات تقع ضمن نطاق اختصاص هذين المنظمتين. فخلال فترة السنة ونصف السنة التي مَثَّلتُ فيها بلدي في هذه القاعة، لا يمكنني أن أتذكر مثالا واحد على رفض المجلس لمثل هذا الطلب.

وأجدد التأكيد على أنه، نظرا لأن الصيغة تُقرر بتوافق الآراء فأي رفض سيكون جماعيا، وأن من يشتكون اليوم من تمييز مزعوم سيكونون ضالعين فيه. وأتذكر أنه خلال شهر كانون الثاني/يناير وحده، والذي تولت فيه فرنسا رئاسة المجلس وأجرى خلاله المجلس عددا كبيرا جدا من المناقشات بشأن الشرق الأوسط وعملية السلام والأزمة في غزة، لم يعقد المجلس أي جلسات في هذه القاعة لم تتح فيها للجامعة العربية فرصة التكلم. ولا أتذكر أننا رفضنا إطلاقا طلبا لأخذ الكلمة. وفيما يتعلق بمسألة الصراعات في أفريقيا، أعتقد أن زميلتنا سفيرة الاتحاد الأفريقي أُتيحت لها العديد من الفرص للتكلم. وبعد مجرد بضعة أسابيع، من المرجح أننا سنسافر إلى أديس أبابا لعقد اجتماع مشترك بين مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن.

لذلك، وبكل صراحة، لا أفهم سبب توجيه الانتقادات إلينا، ولكن بما أن ذلك قد تم علنا في هذه القاعة، فإنني مضطر لأشير إلى أنني سأَدرس بكل سرور مع زميلينا من ليبيا وأوغندا، أي معلومات تُعدَّها الأمانة العامة بشأن مشاركة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية وأية منظمة إقليمية أخرى في مناقشات مجلس الأمن خلال عام ٢٠٠٨. وأعتقد أنه سيكون من المجدي فعلا أن نتكلم على أساس الإحصائيات.

وأعتقد أنه من الأهمية أن نشير إلى أن المجلس لا يرغب في التمييز ضد أي منظمة، لا سيما جامعة الدول العربية أو الاتحاد الأفريقي تحديدا، واللذين يضطلعان بأدوار أساسية. لقد دأبت فرنسا على دعم جميع المبادرات، لا سيما مبادرات الجامعة العربية، فيما يتعلق بعملية السلام. وبالنسبة للصراعات في أفريقيا، فإننا نتشبث كثيرا بتعاوننا مع الاتحاد الأفريقي. وأعتقد أننا جميعا نُسلم لهذه الحقيقة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طلب ممثل الجماهيرية العربية الليبية الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد الدباشي (الجماهيرية العربية الليبية): أشكر صديقي، ممثل فرنسا على الكلمات التي قالها، وتأكيده على أهمية التعاون بين المجلس والمنظمات الإقليمية. لكنني في الواقع لا أريد أن أدخل في نقاش علني حول كل ما ذكره زميلي. صحيح أن هناك بعض العناصر المنطقية التي ذكرها، ولكنني أختلف معه في بعض الجوانب الأخرى. لكنني لن أدخل في نقاش علني حول هذا الموضوع. كل ما أريد أن أقوله إنني أرجو، في المستقبل، عندما تطلب إحدى المنظمات الإقليمية تقديم إحاطة إعلامية إلى المجلس، أن يقبل المجلس هذا الطلب وأن يستمع إليها، سواء كان ذلك يتعلق بمجموعة كبيرة من القضايا أو بقضية محددة تعتقد المنظمة الإقليمية أنها بالغة الأهمية، وتتطلب من المجلس أن ينظر فيها بعناية ويتخذ بشأنها إجراء ما. هذا ما أريد أن أؤكد عليه. ونأمل في المستقبل أن يكون هناك توافق بين جميع أعضاء المجلس. لم يكن كل أعضاء المجلس حتما ضد الاستماع إلى جامعة الدول العربية في المرة الماضية، ولكن كنا نعمل دائما بتوافق الآراء، وهناك من اعترضوا على ذلك. نأمل ألا يعترض أي عضو في المستقبل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يبدو لي أن تبادل الآراء الذي استمعنا إليه للتو بين زملائنا ممثلي فرنسا وليبيا وأوغندا يدل على أن التعاون بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية يحتاج إلى بعض التحسين.

ومع كامل الاحترام للمبادرة التي اقترحها زميلنا الفرنسي، فإنني لا أعتقد أن هذه مسألة ينبغي تركها للمناقشة بين ثلاثي فرنسا وليبيا وأوغندا. ففي المستقبل القريب، سيصيغ الاتحاد الروسي بعض الأفكار بشأن هذه المسألة، والتي يمكن أن نتشاطرها خلال الرئاسة الروسية لمجلس الأمن في أيار/مايو.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيدة باكويانيس للرد على ما أدلى به الممثلون من تعليقات وما أثاروه من أسئلة.

السيدة باكويانيس (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أكتفي بشكر جميع أعضاء مجلس الأمن على عباراتهم المشجعة وعلى دعمهم. وستكون سنة ٢٠٠٩ سنة صعبة وسنة تحديات لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ولا يسعني سوى أن أتعهد بأن الرئيسة المناوبة للمنظمة لن تدخر أي جهد في العمل بصفتها وسيطا نزيها، وأنها ستعول على حسن نية الأعضاء ودعمهم بينما نتخذ القرارات ونسعى إلى إبرام اتفاقات.

وكما يعلم الأعضاء، ينبغي أن نعمل بتوافق الآراء، ولذلك سنحتاج إلى كامل دعم المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/١١.